

معضلة الهويات الإستراتيجية

أ. عابر نجوى أستاذة مساعدة "أ"

قسم العلوم السياسية ، جامعة البليدة 02 (الجزائر)

ملخص:

لا جدال في أن تبعات الترابط الكوني أو ظاهرة عبور الأوطان transnationa lization كان لها الأثر الجذري في إحداث "أزمة الدولة" crisis of state، ما شكل تمهيدا لهدم نظام "وستفاليا" و تفسخ مفهوم السيادة الإقليمية، إذ فقدت الدولة مزاياها الوظيفية و أضحت عاجزة في تأدية مهامها الأساسية المتمثلة في حماية هويتها القومية و المحافظة على استمرارها، ما عرض سيادتها للتآكل المتدرج و أفضى إلى تحول القرار إلى حكومات مغايرة احتكمت إلى معايير عالمية ناقضت في جوهرها المبادئ التقليدية.

لقد أنتجت تفاعلات ما بعد الحرب الباردة نمطا مستحدثا من الظواهر اتسمت في جوهرها بالحركية والتحول، ساهمت في ظهور أشكال غير مسبقة من الفواعل متعددة المراكز، محكومة بمنطق التفاعلات غير السلطوية، فتلاشت الفروق و بات الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي غير وارد، وتحولت الدولة الفاعل المركزي إلى حلقة في مسار متفاعل تلاشت فيه الحدود وانتقلت الاختصاصات من الإقليمية إلى العالمية، وتحولت الوظيفة الأمنية و السياسية إلى فواعل ذات طبيعة مغايرة .

و انطلاقا من هذا الطرح تبدو الواقعية التي أقرت للدولة بالدور الأساسي في العلاقات الدولية عاجزة لتفسير مسار التراجع ، ومن ثم بات من الضروري تركيز النقاش في مستوى أول على تحول الهوية الإستراتيجية بآلية التكتل أو الترابط من خلال تبيان كيفية انتقال القرار الاقتصادي و السياسي و الأمني تباعا من الدول إلى فواعل فوق قومية، كما وجب التركيز على ظاهرة العنف الداخلي كآلية لإنهاء الدول كوحدات بنائية ، وأيضا البحث في المقاربات البديلة لتفسير مسار التراجع.

Abstract :

The dilemma of strategic identities

Is indisputable that the consequences of the global interdependance or the phenomenon of crossing the homelands «transnationalization» had the radical impact in bringing «crisis of state» what form the prelude to demolish «wastphlia» system, and disintegrate the sovereignty territorial concept, state has lost its functional advantages and became unable to perform its basic tasks of protecting her national identity and maintain her continuity, what showing her sovereignty to gradual erosion, this resulted to led the decision to other governments invoked universal standards contradict in essence the former principles .

The interactions of post cold war has produced novel pattern of phenomena characterized in essence by mobility and transformation, contributed to appearing unprecedented forms of multicenter actors, governed by logic of non- authoritarian interactions, what ended differences and separation between what is the intern and extern, the state the central actor turned in interactive cross without borders in which specialities moved from regional to global; also security and political function has moved to other actors with different nature.

Proceeding from this proposal it seems that the realism which recognized to state the central role in international relations is unable to explain the cross of retreat; therefore it became necessary to focus the debate in first level on the the transformations of strategic identity by showing how to move the economic politic and security resolution respectively from states to supernational actors . in second level i twill focus on the phenomenon of domestic violence as a mechanism that ended the states as units constructivism. In latter level the debate will be addressed alternative approaches to interpret the path of retreat .

مقدمة:

لا جدال في أن تبعات الترابط الكوني أو ظاهرة عبور الأوطان transnationalization كان لها الأثر الجذري في إحداث "أزمة الدولة" crisis of state¹، ما شكل تمهيدا لهدم نظام "وستفاليا" و تفسخ مفهوم السيادة الإقليمية، استكمالا في هذا المسار و كبديل للفاعل التقليدي ظهرت أشكال غير مسبقة من الفواعل متعددة المراكز محكومة بمنطق التفاعلات غير السلطوية، وبحسب "برترون بادي" BERTRAND Badie فإن "السيادة تهاجم من الأعلى عن طريق المعايير الدولية و الاندماج الاقتصادي و السياسي في التكتلات الاقتصادية، و تهاجم من الأسفل بعدم التركيز والشركات متعددة القوميات"². و في ذات المسار شكل العنف الانفصالي المصوب بطابع "التفسخ الاجتماعي" تهديدا حقيقيا لبقاء و استمرار الدول القومية كوحدات بنائية و فواعل أساسية كما صاغها ميثاق "وستفاليا"، وبذلك أضحى التراص (الاتحادات و التكتلات)، أو التنشضي (النزاعات داخل الحدود) مسارين متكاملين لإنهاء نظام الدولة و إسقاط مفهوم القومية كمحور استقطاب .

وانطلاقا من هذا الطرح تبدو الواقعية التي أقرت للدولة بالدور الأساسي في العلاقات الدولية عاجزة لتفسير التراجع، ومن ثم فالنقاش سيركز في مستوى أول على تحول الهوية الإستراتيجية بآلية التكتل أو الترابط من خلال تبيان كيفية انتقال القرار الاقتصادي و السياسي و الأمني تباعا من الدول إلى فواعل فوق قومية، وسيركز في مستوى ثاني على ظاهرة العنف الداخلي كآلية لإنهاء الدول كوحدات بنائية في الأنساق الفرعية أو في النسق العام، و في مستوى أخير سيتم تناول المقاربات البديلة لتفسير مسار التراجع.

أ- تحول وظائف الدولة القومية: تتداخل مسارات التحول و تنتقل من البعد الاقتصادي إلى السياسي ومن المحلي إلى العالمي لذلك سيتم تحليل الجزئية على النحو التالي:

1/- التكتلات الإقليمية : يمثل التكتل الإقليمي نهاية مسار اندماج اقتصاديات مجموعة من الدول وهو الشكل الأكثر صلابة، تتوحد فيه السياسات المالية و الاقتصادية للوحدات المنخرطة التي تتنازل عن سلطاتها التنفيذية للسلطة الإقليمية العليا ، وهو مرحلة سابقة للوحدة السياسية الفعلية .

بحسب أوليات الاقتصاد الكلي فإن مسار الاندماج يبدأ في أدنى مستوياته باتفاق تعاون أو باتحاد جمركي لينتقل إلى مستوى أعلى وهو السوق المشتركة حيث تحتفظ الدولة في هذين المستويين بمزاياها السلطوية إلا أن التحول إلى مستوى الإتحاد ثم التكتل الاقتصادي يفقد الدولة سلطة اتخاذ القرار ما يعرض السيادة الإقليمية للتآكل المتدرج الذي يؤدي في النهاية إلى تحول السلطة إلى حكومات مغايرة تحتكم إلى معايير عالمية تقوم أساسا على المنافسة و اقتصاد السوق³.

بنهاية العقد الثامن من القرن العشرين تسارعت وتيرة الاندماج فبدا واضحا تأثير موجة الإلكترونيات والمعرفة الرقمية التي بددت العوائق القطرية وفتحت فضاءات الترابط الكوني⁴، فأضحى الإتحاد الأوروبي النموذج الأمثل للاندماج الحقيقي الذي بدأ كاتحاد جمركي إثر معاهدة روما سنة 1957 التي دخلت حيز النفاذ في جانفي 1958 ، وفي أواخر 1992 تم التحول إلى السوق المشتركة بعد أن أزيلت القيود الواردة على حركة رؤوس الأموال ، ليكون الإتحاد آخر أطوار التشكل حيث تم توحيد السياسات الاقتصادية و المالية واضطلعت أجهزة فوق قومية بسلطة اتخاذ القرار⁵.

بحسب النموذج الأوروبي انبثقت العديد من التكتلات كـ "مجموعة جنوب شرق آسيا" ASEAN⁶ و "السوق المشتركة للمخروط الجنوبي" MERCOSUR⁷ التي أسستها دول جنوب أمريكا اللاتينية ، كما أقامت الولايات المتحدة و المكسيك وكندا فضاءا للتبادل التجاري من خلال "اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا"⁸ NAFTA⁹.

و بخلاف ما حققته سياسة الاندماج و التكتل من مزايا اقتصادية للدول المتقدمة فقد خلفت آثارا سلبية على اقتصاديات الدول النامية المتردية أصلا، ما كان سببا مباشرا لتضاعف معدلات الفقر واتساع دائرة العنف الذي أدى في

العديد من المناطق إلى تفجر المجتمعات ما دلل على عجز الدولة في تأدية مهمتها الأساسية المتمثلة في حماية هويتها القومية و المحافظة على استمرارها.¹⁰

2/- التحول الأمني: جسد البعد الأمني في شقه العسكري انعكاسا حقيقيا لآثار التطور التي بلغها الترابط الكوني حيث تلاشت الفروق و بات الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي غير وارد. لقد أنتجت تفاعلات ما بعد الحرب الباردة نمطا مستحدثا من الظواهر اتسمت في جوهرها بالحركية و التحول لذلك أضحي الإرهاب والعنف المتفجر في أي إقليم تهديدا عابرا للأوطان يستدعي تفكيرا شاملا وإستراتيجية ملائمة¹¹.

إلا أن الطرح على واقعيته أفضى إلى حالة من الغموض اقترنت بطبيعة الوظيفة الأمنية داخليا وخارجيا حيث تداخلت مفاهيم "عمليات حفظ السلام"، "البوليس"، "محاربة الإرهاب"، "مواجهة العصيان"، ما كان مسوغة للتدخل ونقل العنف إلى مناطق متفرقة من العالم¹².

واستكمالا للنقاش تعدد الدراسة إلى تبيان الآليات المعتمدة للتعامل مع التهديدات الأمنية بعد الثنائية القطبية:

*** تقوية التحالفات :** بواسطة هذه الآلية تحولت المهام التقليدية للأمن من الدولة إلى الحلف و لعل النموذج الأمثل في هذا الموضع هو "حلف الشمال الأطلسي"¹³ الذي تحددت مهمته في ميثاقه التأسيسي عام 1949 في الدفاع المشترك عن إقليم أوروبا الغربية من أي هجوم سوفيتي محتمل ، فالحلف ذا طبيعة دفاعية وجوده مرتبط بنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تقر بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي حال وقوع عدوان مسلح ، ويعد التحالف بحسب الفصل الثامن من الميثاق الأممي اتفاق إقليمي تتحدد مهامه ضمن المجال الإقليمي لأوروبا الغربية ، إلا أن زوال التهديد التقليدي وسع نطاق الاختصاص من الإقليم الأوروبي إلى الإقليم العالمي فتحولت تبعا وظيفية الحلف من "الدفاع الوطني" إلى "الأمن الجماعي" ، ما حول الحلف من فاعل إقليمي إلى فاعل عالمي ، هذا ما تضمنه محتوى المادة 5 من المعاهدة المنشأة و التي فعلت لأول مرة عقب أحداث 11 سبتمبر¹⁴ 2001، حيث أزيل القيد الجغرافي و باتت تدخلات الحلف محكومة بحركية التفاعلات الحاصلة في أي إقليم من العالم ، بحسب هذا المنظور تم التدخل في أفغانستان و العراق و الصومال و مناطق متفرقة سواء لمكافحة الإرهاب أو لحفظ السلام أو لتقديم الدعم العسكري كما حدث مع جمهوريات الإتحاد السوفيتي سابقا و العراق أين تدخل الحلف في جوان 2004 لمساعدة الحكومة لإعادة بناء القوات الأمنية¹⁵.

واتخذت مهام الحلف في قمة "اسطنبول" المنعقدة في جوان 2004 بعدا سياسيا مهما حيث تم إطلاق مبادرة للتعاون في الشرق الأوسط ، ركزت فيها الدول المشاركة على ضرورة توسيع مهام الحلف لتشمل المسائل ذات الصبغة السياسية، كما شكلت القضايا البيئية نقطة جوهرية في مسار التحول حيث تدخل الحلف في الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدة بعد إعصار "كترينا" في أوت 2005 و في باكستان بعد زلزال أكتوبر¹⁶ 2005.

من جهة ثانية مثلت الشراكة الروسية الأمريكية في الحرب على الإرهاب شكلا من أشكال التحالف برغم التناقض المستمر حول المسائل الأمنية ، خاصة بعد زحف حلف الشمال الأطلسي شرقا باتجاه دول التماس الروسي، ذلك أن سياسة التحالفات تهدف أساسا إلى تجميع قوى متعددة لرفع القدرة القتالية للحلف و لا تفترض توافقا إيديولوجيا بين الوحدات المنخرطة، و في نفس السياق تم استقطاب الصين لتكون حليفا للغرب بدل تحولها إلى عدو كامن في محيط آسيا الباسفيكي¹⁷.

و بإيجاد العدو البديل عن الشيوعية المنذرة تأتت العودة إلى المبادئ الجوهرية للسياسة بحسب "كارل سميث" Carl SMITH الذي أكر حسب تعبيره "سياسة اللاسياسة" وهي السياسة التي تحييد اللعبة الحقيقية للسياسة وتقف عند مفاهيم النظام الجوفاء¹⁸.

هذه التفاعلات جسدت فعليا سلما متدرجا تأكلت فيه مفاهيم السلطة و السيادة الإقليمية ، وتحولت الدولة الفاعل المركزي بحسب "نظام وسنقاليا" إلى حلقة في مسار متفاعل تلاشت فيه الحدود وانتقلت الاختصاصات من الإقليمية إلى العالمية وتحولت الوظيفة الأمنية و السياسية إلى فواعل ذات طبيعة مغايرة .

*** تفعيل دور المنظمات الإقليمية :** بدأ التركيز على المنظمات الإقليمية كدعامات أمنية في 1943 في مبادرة "تشرشل" التي أكد فيها على ضرورة خلق هيئات إقليمية كمرتكزات للأمن الدولي¹⁹ ، تطور الطرح وتبلور في مبدأ "توزيع الأعباء الأمنية" من خلال تبني آليتين الأولى تقوم على تأسيس مجموعات أمن إقليمية regional security communities ، والثانية تقوم على تأسيس قيادة جماعية مكونة من عدة دول concert of cooperation²⁰ ، ما يعني تفعيل مبدأ "الأمن الجماعي" على مستوى إقليمي من خلال إسناد الوظيفة الأمنية للمنظمات الإقليمية و المنظمات المنفرعة عنها .

وبخلاف الحالة السابقة أين يتم انتقال الوظيفة الأمنية من الدولة إلى حلف ذا طبيعة أمنية مكلف تحديدا بمهمة الدفاع المشترك عن الإقليم ، تنتقل الوظيفة الأمنية في هذه الحالة من الدول إلى وحدات أنشأت بالأساس لتحقيق أهداف تنموية ويظهر ذلك جليا في أوروبا ، حيث لعبت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي OSC²¹ دورا في إدارة الأزمات في جنوب شرق أوروبا و القوقاز ، و في غرب أفريقيا بدت واضحة جهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECWAS²² في عمليات حفظ السلام في ليبيريا وسيراليون والتي انتهت باتفاق سلام في سيراليون عام 1999 ، ليفتح المجال بعد عام 2000 للقوات الأممية و البريطانية لاستكمال الترتيبات الأمنية، وهي تقريبا نفس المهمة التي أنيطت بمجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC²³ ، إلا أن محدودية الجهود الأمنية الإقليمية بدت واضحة في منطقة القرن الإفريقي حيث حيدت الوكالة الحكومية للتنمية IGAD²⁴ بسبب الصراع الأثيوبي الارتيري باعتبارهما عضوين قياديين في المنظمة ، وتبرز منظمة جنوب شرق آسيا ASIAN²⁵ كأحد الفواعل المؤثرة في إدارة النزاع في كمبوديا ، وفي القارة الأمريكية كان لمنظمة الدول الأمريكية OAS²⁶ الفضل في تسريع إنهاء الحرب في نيكارغوا²⁷ .

ومع ذلك فقد أكدت التجارب محدودية المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات لأن العديد منها أنشأ كتحالقات ضد دول أخرى في نفس الإقليم كحالة "منظمة جنوب شرق آسيا" التي تأسست كتحاليف إقليمي ضد فيتنام و الشيوعية في الهند الصينية²⁸ .

هذا التشابك في المسائل الأمنية مثل نمطا آخر من أنماط التحول، انتقلت فيه المهام الأمنية من الوحدات الأساسية إلى وحدات جديدة موازية أو متعددة لسيادتها، وتحول فيه التركيز من مفهوم الهوية القومية إلى مفهوم الهوية الإقليمية الذي تبلور استجابة للتطورات الهيكلية الحاصلة من خلال إحداث الموازنة ضد الطرف المهيمن balancing أو التخندق معه bandwagoning²⁹ ، أو التخلي عن المسؤولية الأمنية buck passing لأطراف أخرى . هذا تحديدا ما ذهبت إليه الواقعية الهجومية في تفسير ردود فعل الأطراف الضعيفة في مواجهة الطرف المهيمن .

*** تقنين السياسة الدولية :** أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة تزايد التفاعلات داخل الحدود الإقليمية للدول بسبب اتساع المد الديمقراطي و زيادة المطالب للمشاركة في السلطة وتداول الحكم ما كان محركا للعديد من الصراعات خاصة في الأقاليم متعددة العرقيات كالبلقان و أفريقيا، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة ، ما أدى في العديد من الحالات إلى المساس بأمن الأفراد بسبب سلبية الدول في أداء واجبها لحمايتهم أو التحول ضدهم في حالات المعارضة الحادة كالعصيان و التمرد³⁰ .

هذه الوضعية عملت على بلورت منظومة من المفاهيم كـ "الأمن الإنساني" و "تجريم الحرب" ، حيث بات الفرد الوحدة الأساسية في السياسة الأمنية، فقد تحول التركيز إلى أمن الأفراد داخل و عبر الحدود بدل التركيز على أمن الحدود، انطلاقا من أن الدولة لم تعد ضامنا أو كفيلا لتحقيق الأمن في بيئة دولية معادية ، وهي الفكرة التي تضمنها

تقرير "مسؤولية الحماية" الصادر عن اللجنة الدولية للأمن و السيادة³¹ (ICSS 2001) ³¹ الذي طرح تعديل الميثاق لحماية الأفراد من الأخطار عن طريق "التدخل الإنساني"³².

إلا أن التطبيقات في هذا السياق كشفت تناقضا حادا ، إذ انخرفت هذه المبادئ عن مسارها و تم توظيفها كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل تحقيق توجهات سياسية لأطراف خارجية، ما مثل انحرافا بالمنظمة الأممية وأجهزتها المنوطة بمهام حفظ الأمن و السلم الدوليين و توظيفها لخدمة القوى الكبرى كما حدث في شمال العراق ورواندا، أين تم التدخل بترخيص أممي لاعتبارات إنسانية³³، من جهة أخرى وظفت الهيئة للتغطية على التجاوزات و الخرقات الحاصلة بسبب تنفيذ المهام الأمنية، في هذا الموضوع أصدر مجلس الأمن القرارين 1487 و 1422 لاستثناء الجنود الأمريكيين والعاملين في قوات حفظ السلام الدولية من المثل أمام محكمة الجزاء الدولية ، كما رفضت الولايات المتحدة التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة لضمان حصانة جنودها وموظفيها من المتابعات الجزائية³⁴.

مما تقدم يبدو الميل للتوصل عن قواعد القانون الدولي و الانحراف بالمؤسسات الدولية المنوطة بمهام حفظ الأمن ، ما يعني دفع النظام تجاه الفوضى و الانفلات عن طريق رفع القيد على تحريم اللجوء إلى القوة ، الطرح الذي أكد فرضية التوجه لإنهاء مفهوم الدولة القومية و التراجع عن النظام القانوني القائم على مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و من ثم يثور السجال حول طبيعة المبادئ المشكلة للبيئة الدولية بعد انهيار نظام "وستفالية"، وأيضا طبيعة الفاعل أو الفواعل البديلة.

ب/- انتهاء الدولة القومية كوحدة بنائية: إلى نهاية الحرب الباردة كان المنطق السائد أن الدولة هي الضابطة للحركة العالمية من خلال احتكارها لميزة استعمال العنف، فالحرب وسيلة تواصل هدفت بالأساس إلى إنهاء الوسائل المادية أو وسائل التنظيم و الإدارة للقوة الموازية، علما أن تفاعلات الحرب الباردة ساهمت بقوة في تفسير الصراعات و عقلنتها، و بحسب "دانيال بورنو" Daniel BOURNAUD " الحرب الباردة أنتجت سعة سمحت بفهم شامل للعلاقات الدولية"³⁵، إلا أن تواتر التحولات البنوية أحدث بحسب "لوسيا بوري" Lucien POIRIER " أزمة أسس" تعذر معها صياغة منطلقات فكرية كفيلة بتفسير مجموع النزاعات المتفجرة³⁶، و التي صبغت بطابع "التفكك الاجتماعي" الناتج عن تنامي ظاهرة العنف الانفصالي الذي صنف كتهديد حقيقي لبقاء واستمرار الدول كوحدات أساسية.

إلا أن طرحا مناقضا رأى في الظاهرة مسارا متفاعلا لبناء نظام دولي أكثر أمنا و بحسب "قيزاب مازيني" Giuseppe MAZZINI " فإن تحول الدول إلى أمم سيقضي على دوافع الصراع"³⁷، فالأمم بوصفها تركيبات اجتماعية متميزة بصفات مشتركة كالدين واللغة والعرق و الثقافة تخلق شعورا جماعيا يمنحها حق الاعتراف بكونها الوحدة الحقيقية الفاعلة والمؤثرة في الحركة الدولية، وهو الاعتقاد السائد منذ القرن التاسع عشر دون أن يتضح التمييز حقيقة بين "الدولة" و "الأمة"³⁸.

إلا أن مثالية الطرح وضعته على محك التشكيك من منطلق أن موجات العنف المتأتية بفعل الحركات الانفصالية لم تحقق الاستقرار و إنما أنتجت عنفا مضادا لوقف مسار التحول، فالصرب القوميون لجئوا إلى العنف في كرواتيا والبوسنة والهرسك لمنع انفصالهم عن صربيا التي كانت تحكم يوغسلافيا في 1991، و الايرلنديون "الموالون" لبريطانيا في السبعينات قاوموا بالقوة الحركة القومية الطامحة للتوحد مع أيرلندا الشمالية³⁹، كما أن مسار التحول من الدولة إلى الأمة لم يحدد الصراع و إنما نقل التوتر في شكل تفاعل متسلسل لوحدات و أقاليم متعددة ، ما مثل تهديدا أمنيا حقيقيا، إذ شهد عقد التسعينات تفجر خمسون حربا أهلية في مقابل حربين دوليتين⁴⁰.

استكمالا لمظاهر العنف الداخلي يمكن إدراج منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط التي عرفت مع نهاية عام 2010 سلسلة ثورات أطاحت بالعديد من الحكومات مخلفة فوضى أمنية وتكلفة إنسانية عالية، الوضع الذي أثار الجدل

حول حقيقة البواعث الكامنة خلف تأجج ظاهرة الحروب الداخلية ؟ و من ثم يعرض التحليل في جزئيتين أساسيتين تتناول الأولى مسببات العنف الداخلي في حين تتناول الثانية تداعيات الظاهرة على الأمن الإقليمي والدولي.

1- دوافع العنف الداخلي : يبدو التعقيد و التشابك و أيضا التفرد ميزات أساسية لظاهرة الحروب الداخلية، التي وسمت صراعات ما بعد الحرب الباردة ، ويبدو جليا أن حرب الخليج بداية التسعينات لم تكن إعلانا لوضع قادم و إنما مثالا أخيرا لما كان سائدا، لتكون الحرب في يوغسلافيا النموذج الأول لسلسلة حروب بلا دولة منطقتها الكفاح من أجل البقاء لأن استمرار كل طرف مشروط بإنهاء الآخر، كما أن الظاهرة متحولة تحمل خطر انتقالها إلى الأقاليم المجاورة. و ما يدفع إلى الغلط و اللبس أن الجغرافيا و التاريخ كثيرا ما يضيفان على هذه النزاعات الصبغة الدينية أو العرقية و إن كانت الحقيقة مغايرة لذلك⁴¹.

فقد اتجه الميل في 1991 إلى وصف الإبادات الجماعية⁴² في البوسنة والهرسك بـ " التطهير العرقي " Ethnic Cleaning، و في هذا مغالطة واضحة لانتفاء التباين العرقي في يوغسلافيا فالصرب و الكروات و البوسنيون سلاف من عرق واحد كما أنهم ينطقون بذات اللغة، عاشوا عقودا في سلام كان الصرب أرثوذكس والكروات كاثوليك و البوسنيون منذ القرن الخامس عشر مسلمون⁴³ . لذلك يطرح التساؤل حول بواعث الهوية القومية الصربية التي فجرت الحرب والدولة تباعا؟

ومن ثم توجب تحديد مفهوم دقيق للهوية الإثنية و فصل أهم عناصرها المكونة للتحقق في ما إذا كانت الهويات الثقافية مع اختلاف مكوناتها دافعا حقيقيا للعنف الداخلي، وبالنتيجة إقرار أطروحة "هتغتون" في تفسير صراعات ما بعد الحرب الباردة، أم أن دوافع أخرى ذات صبغة براغماتية سياسية واقتصادية تستتر خلف المفاهيم الاعتبارية لإنهاء الدولة كوحدة عن طريق التشطي والتجزئة الداخلية بعيدا عن المواجهات الدولية في مسار متفاعل لتحقيق إعادة صياغة شاملة.

*** الهوية الإثنية:** تتفاوت معايير تحديد الهويات الإثنية بالنظر إلى العناصر المكونة لها ، و بحسب "أنطوني سميث" Antony SMITH "توسم المجموعة بالإثنية إذا تقاسم أعضاؤها صفات مشتركة كالأصل ، الذاكرة التاريخية ، الانتماء الإقليمي ، بالإضافة إلى عناصر أخرى كاللغة و الدين"⁴⁴، واعتبرت الهوية الإثنية أقدم الهويات، حيث عرفت قديما "العبرانية" Herbeus و "البابلية" Babilonians

والمصرية Egyptians ، ومن ثم تركز التفكير في اعتبارها هويات طبيعية أولية غير قابلة للتبدل، فالأفراد لا يختارون هوياتهم وإنما يولدون بها. إلا أن ثبات الهوية الإثنية كصفة معيارية غير قطعي مع تواتر التحولات الجيوبولتيكية التي أكدت قابلية المفهوم للاستبدال والتغير وحتى التلاشي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

صنف الأوكرانيون والروس القادمون إلى "مالدوفيا" بـ "روسوفون" Russophones وتعني الشعب الذي يتكلم الروسية لمقاومة الاندماج في الإثنية المالدوفية، و باندثار الدولة اليوغسلافية في 1991 تلاشت الهوية اليوغسلافية و الأفراد الذين كانوا ينعتون أنفسهم بيوغسلاف تحولوا إلى هويات أخرى كالصرب والكروات ومجموعات أخرى⁴⁵ ، ومن ثم بدى التشكيك في أولية الهوية الإثنية واتجه الرأي إلى اعتبارها "تركيبة اجتماعية" social constructed تتبدل و تتلاشى بفعل " اختراق التقاليد" ، ومن هذا المنطلق فالتمييز العرقي والعنصري لا يعد أن يكون تقليدا أو عرفا، و يقدم "أنطوني سميث" الاختراق في نموذج أطلق عليه "عقدة الرمز الأسطوري" myth symbol complex التي تستمد جوهرها من أحداث تاريخية حقيقية يعاد بناؤها كقيم معيارية تلقى القبول لدى أفراد الجماعة، وكثيرا ما تأخذ هذه الأحداث طابعا عنيفا بحسب تعبير "فانيل فولكن" Vanil VOLCAN "اختيار الصدمات" chosen traumas و المثال البارز في هذا الموضوع "المحرقة" بالنسبة لليهود و معركة كوسوفو في 1389 بالنسبة للصرب، إذ يعتقد معظم الصرب أن هويتهم الأصلية تبلورت في أول معركة ضد الأتراك لذلك فزاعهم مع المسلمين إرث تاريخي من الأحقاد القديمة

استحضره "سlobodan MILOSEVIC لبعث الهوية الصربية لدعمه سياسيا"⁴⁶. و لإزالة الالتباس يتجه البحث لفصل العناصر المكونة للهوية على النحو الآتي:

الهوية العرقية: تبدو إفريقيا أهم الأقاليم تنوعا اثنيا ودينيا وأكثرها تفجرا، و غالبا ما تصنف فيها النزاعات على أسس عرقية أو دينية إلا أن الواقع غير ذلك، فالعنف في دارفور لم يعرف بين "العرب" و "السود" قبل توجه الحكومة إعادة توزيع الأراضي و تهيمش غير العرب، علما أن نقاوة العرق مغالطة حقيقية بعد عقود من الزواج و الاختلاط الاثني، إذ يضم السودان حوالي 572 قبيلة و 56 مجموعة إثنية، و يحتوي دارفور وحده على 80 قبيلة ومجموعة إثنية تشكل ما تعداد 6 ملايين شخص على شكل مزيج قبلي وثقافي لذلك ضاعف النزاع مخاطر توسعه ليشمل أطراف أخرى أفارقة سود و عرب.⁴⁷

و إلى حد ما يفسر الصراع في موريتانيا و السنغال حيث أدى الخلاف بين "البربر" و "السود" حول الأراضي الساحلية المحاذية لنهر السنغال إلى طرد الموريتانيين السود إلى السنغال ليتحول العنف من داخلي إلى دولي، ومن ثم تتراجع فرضية أن تكون الاثنية دافعا حقيقيا للنزاعات في إفريقيا ويتأكد التوجه للتركيز أكثر على الموارد الطبيعية حيث يبرر العنف بالدفاع عن حق البقاء.⁴⁸

فالسياسات المنتهجة كثيرا ما تميل لإثارة الهويات الإثنية التي لا تتعدى أن تكون وسيلة لتجميع القوة من خلال التقاف الأفراد حول قادة اثنين لخلق الدعم أو التمرد، ولا يبتعد عن هذا الطرح صراع الـ "هوتو" و "التوتسي" في بوروندي و أيضا صراع التاميل الهندوس و السنهاليين البوذيين في سيريلانكا حيث النفا نل أكثر على الموارد الطبيعية بعيدا عن الدين و العرق.⁴⁹

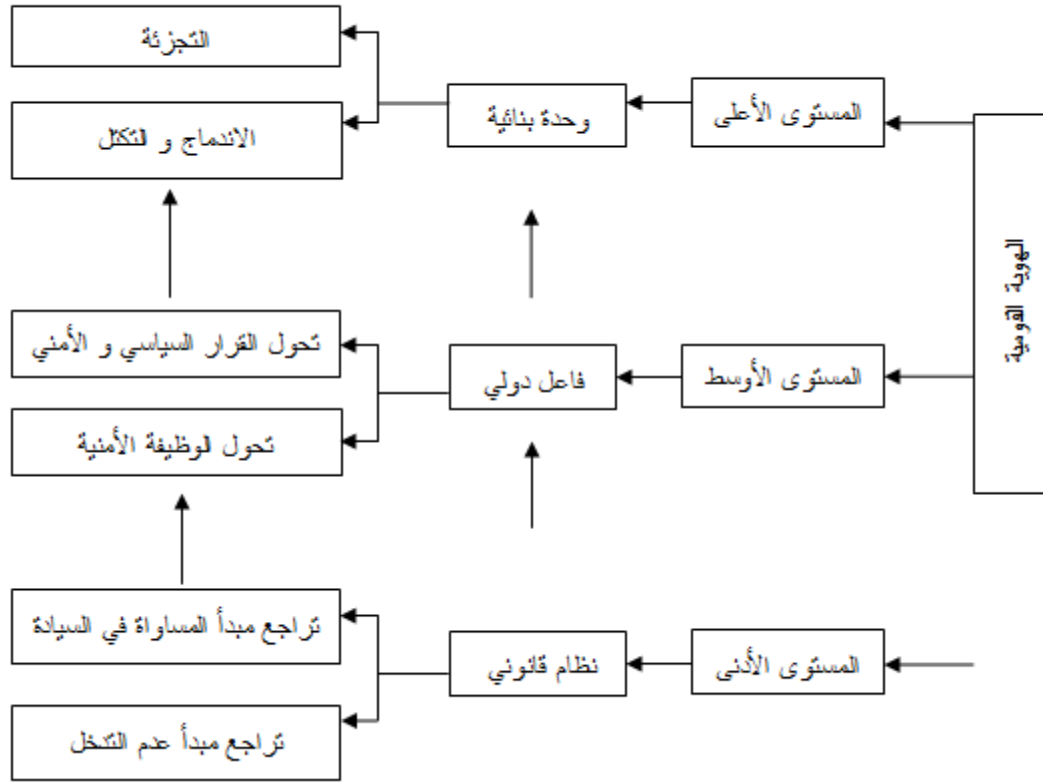
*** الهوية الدينية:** الدين كدافع للعنف قديم وتدل الشواهد على أن أولى حملات العنف الديني قادها متعصبون يهود ضد الحكم الروماني ، حيث كان المشككون من اليهود والرومان ضحايا هذه الحملات إذ ساد الاعتقاد أن عودة المسيح تتحقق بعد حقبة دامية⁵⁰، هذه القناعات كانت نواة صلبة لبلورة مبادئ الفكر اليميني الغربي، حيث ترجمت في مجمل الأداء السياسي للنخب الحاكمة التي حسنت مواقعها في بنية النظام في النصف الثاني من القرن العشرين، وبتعظيم مفاهيم القوة و الصراع بدى جلبا الميل إلى عولمة الحرب و إخضاع الأقاليم عبر مواجهات داخلية تهدف أساسا لإنهاء و تقليص احتمالات بقاء القوى المقاومة للتحويل.

هذا التوجه السياسي لا يجد تفسيره في مرتكزات النظرية الواقعية التي ناقضها من منطلق أنه هدف بالأساس إلى زعزعة الدولة في مستوى أول كنظام قانوني من خلال إقصاء مفاهيم المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وفي مستوى أوسط كفاعل أساسي في الحركية الدولية من خلال إضعافها وتحول وظائفها إلى فواعل مغايرة ، و في مستوى أعلى تهديم الدولة كوحدة بنائية في الهيكل الدولي من خلال تفجير حروب التشظي و التجزئة الداخلية .

ويبدو النظر إلى الصراعات المعاصرة على أنها موروث فكري و تاريخي للمجتمعات المتناحرة تفسير قاصرا في استيعاب الظاهرة ، ما يجعلها أقرب إلى نبوة تتحقق تستلهم جوهرها من تعاليم الكتب المقدسة و هو الطرح الذي قدمه "هنتغتون" ، لكن الأطروحة حملت بذور تناقضها إذ قرن "هنتغتون" الإسلام بالعنف، في حين يبدو الصراع مركبا اجتماعيا متجذرا في الفكر الغربي حتى قبل ولادة الهوية القومية التي جاءت بعد مخاض عسير من حروب دينية استمرت ثلاثون عاما بين الكاثوليك والبروتستانت. ولعل العودة للتاريخ تظهر أن الحركة البروتستانتية كحركة إصلاح ديني جاءت لتنتقل سيادة البابا إلى الممالك وولاء وهوية الأفراد من الدين إلى الملك و الأمة، و هي الآن تتراجع حيث عادت لهدم ما أقامته منذ قرون بذات الوسيلة وهي الدين. ما يثير الجدل فيما إذا كانت القيم و المعتقدات الدينية غاية أم وسيلة في معادلة الحرب و السلام ؟ وحيث دللت الشواهد على أن الصراع لا يعد أن يكون وسيلة لتحريك مسار التفاعل فما هي الغايات المستترة ؟ وهل أن الاختلاف في المعتقد من شأنه خلق عدا و صراع مستمر في التاريخ،

خاصة إذا رأى أحد الأطراف أن الدين باعتباره معتقد الأفراد حول الحقيقة المطلقة يضعهم في توتر دائم مع التزامات المجتمعات الليبرالية⁵¹ ؟

تمثيل بياني رقم 01 : مستويات تفسخ الهوية القومية



المصدر: تصميم الباحث

الظاهر أن الهوية الدينية حافظت على مركزها كمحرك حقيقي للصراع حتى بعد أن شمل نظام "وستفاليا" كل العالم ، ولعل التحولات الحاصلة أرسخ دليل على تراجع الاعتبارات القومية أمام المغريات و التجاذبات الدينية التي صبغت العنف بصيغة هلامية تعسر معها اعتماد الأطر الواقعية و البرغماتية التقليدية، و التي ارتبطت بمفهوم الهويات القومية للدول⁵²، ما حفز العداء و الاستنكار تجاه المسلمين في المجتمعات الغربية، و حتى في الدول الإسلامية حيث تعاملت الحكومات مع تيارات الدين السياسي كتهديد أمني، ما أدى بالنتيجة إلى مواجهات دامية وأعمال عنف استمرت عدة عقود بحسب الحالة في الجزائر و مصر و أوزبكستان⁵³، و بدا العداء للمسلمين جليا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر حيث بات الإسلام أكبر تهديد أمني للديمقراطيات الغربية، وقد أخذت التعبئة ضد الأقليات المسلمة شكلا رسميا ظهر خاصة في الحملات الانتخابية للتيارات المحافظة الراضة للهجرة ، ما رفع وتيرة العنف في العديد من المناطق ضد الأقليات المسلمة في جنوب الفلبين و الهند و الشيشان، إلا أن البحث المتأن يبين أن الدين ليس إلا وسيلة لتأصيل العداء. في الهند مثلا تتركز الأعمال العدائية للهندوس ضد المسلمين في مدن محددة ، ما يشير إلى أن العنف منظم بما يخدم أطراف لها مصلحة في المحافظة على حالة التوتر.

ويبدو النزاع بين المسلمين و المسيحيين في إقليم "ميندانوا" Mindanao جنوب الفلبين تحويلا متعمدا للنزاع فالمسلمون و المسيحيون فقراء محرومون من الإنفاق الحكومي على السواء، لذلك يلجأ الجيش للدين حتى لا يتحول

الصراع إلى طبقي بين الفقراء و الأغنياء⁵⁴ ، ويشذ السودان عن القاعدة حيث تتظلم الأقلية المسيحية و الوثنية في الجنوب من الحكومة ما أدى في النهاية إلى انفصال الجنوب في 2011 بإعلان دولة جنوب السودان ، ما دلل على حضور أطراف أخرى استثمرت التنوع الإثني لتنفيذ سياسات إقليمية⁵⁵ ودولية ، ويبدو النزاع بين الشيعة و السنة مظهرًا آخر من مظاهر التناحر و المواجهة بحسب الحالة في العراق و لبنان و سوريا و اليمن .

وبعيدا عن السياسة و الإثنية يبدو الصراع في امتداده واستمراره أعمق من سياسة نخبوية تعول على التغيرات الإثني لضمان ريعها، فالنقتيل والترحيل في أنغولا و روندا وليبيريا و النيجر و السودان و الصومال و السنغال لا يعكس الرغبة في الانتماء و تثبيت الهوية و إنما يعكس التمسك بحق البقاء المشروط بوجود الماء و الغذاء في أقاليم تشح بموارد الحياة⁵⁶ ، يرى " فريد بريد فلاند" Fred BRIDGLAND "مهما تكن الرؤية لنزاع دارفور، فهو نزاع بالأساس حول الموارد الطبيعية في وسط إقليم قاحل ، فهو نزاع إيكولوجي قديم"⁵⁷.

نفس الوضعية تكررت في أقاليم أخرى ففي الهند اضطرت الحكومة إلى ترحيل أكثر من 15 مليون بنغالي تدفقوا على الحدود بسبب الفيضانات وتآكل الأراضي ما أدى إلى توترات على الحدود و في البلدان المجاورة، وفي مكسيكو تتواتر النزاعات بين الأغنياء و الفقراء بسبب ندرة المياه التي يتم جذبها من المناطق الفقيرة⁵⁸.

ويقترن العنف الداخلي أيضا بالتحويلات الديمقراطية بحسب الحالة العربية أين تحولت المطالبات الديمقراطية إلى مواجهات بين الحكومات و طوائف المعارضة تباينت حدتها من دولة إلى أخرى.

و عموما لا تقترن طبيعة النظام مباشرة بإثارة العنف لكن احتمالات التوتر تتضاعف في حالات عدم استقرار الأنظمة ، وهي فترات عالية المخاطر تتضافر فيها العوامل المتناقضة لتوليد شبكة متفاعلة من العنف و العنف المضاد الذي تغذيه إمدادات الأطراف الخارجية صاحبة المصلحة في ترتيب الأوضاع في مرحلة ما بعد الفوضى⁵⁹ ، و من ثم سيتناول البحث في نقطة تالية تداعيات العنف الداخلي على الأمن الإقليمي و الدولي؟

2/- **التداعيات الأمنية للحرب الداخلية** : مثل العنف الداخلي فيما بعد الحرب الباردة تهديدا أمنيا فعليا لبقاء الدول و استمرارها و أبعد من ذلك فقد مثل تهديدا للأمن الإقليمي و الدولي، في عدة حالات تجاوزت التكلفة الإنسانية لهذه الحروب ربع مليون قتيل بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المشردين و المهجرين عبر الحدود ، دفعت حملات الصرب على المسلمين في البوسنة إلى تشريد 1,8 مليون شخص داخليا واضطرت غيرهم إلى الهجرة حيث تدفق آلاف الألبان من كوسوفو إلى مقدونيا ما مثل تهديدا للتوازن العرقي بين المقدونيين والألبان⁶⁰. فالظاهرة متحولة ، قابلة للخروج من حدودها إلى دول الجوار التي تجمع في هدوء أسباب تفجرها، تبعا لمؤثرات الجغرافية السياسية⁶¹ المتجلية أساسا في تشابك النسيج الاجتماعي و حدة المؤثرات الأمنية و تراجع البيئة الإيكولوجية. هذه العوامل حولت العنف الداخلي إلى سلسلة من التفاعلات في شكل كتل إقليمية ما استوجب تحليلها في سياقها الإقليمي بترتيب أدوار الفواعل الأولية و الثانوية و أيضا تحديد مواد الصراع الجوهرية حيث تبدو الكثافة السكانية و الموارد الطبيعية متغيران أساسيان لتفسير الصراعات في إفريقيا⁶² ، في حين تبرز الهوية القومية متغيرا جوهريا لفهم الصراع في البلقان و القوقاز، ما يحدد مبدئيا العوامل الاثنية الموظفة لتجذير الصراعات و تحولها، و تبعا لهذا الطرح تقسم الصراعات إلى كتل إقليمية كالتالي: إقليم جنوب شرق أوروبا يضم كوسوفو كرواتيا البوسنة سلوفينيا ألبانيا مقدونيا، إقليم القوقاز يضم أذربيجان جورجيا الشيشان وطاجاكستان، المجموعة الكردية تشمل العراق إيران تركيا سوريا، إقليم وسط غرب إفريقيا يضم الزئير الكونغو (كينشاسا) أنغولا الكونغو (برازافيل) رواندا بوروندي أوغندا، إقليم وسط شرق إفريقيا ويشمل أوغندا السودان كينيا أثيوبيا و أرتيريا، إقليم القرن الإفريقي ويشمل أثيوبيا أرتيريا السودان الصومال و جيبوتي ، إقليم جنوب إفريقيا يضم جنوب إفريقيا موزنبيق ناميبيا و أنغولا، إقليم غرب إفريقيا يشمل ليبيريا غينيا سيراليون السنغال و مالي، إقليم الهند الصينية يضم كمبوديا تايلند لاوس، إقليم جنوب غرب آسيا يضم الهند باكستان و أفغانستان، إقليم جنوب

شرق آسيا يضم الهند لبغلاديش، بورما، مينمار، إقليم وسط آسيا يشمل أفغانستان و طاجاكستان إقليم أمريكا الوسطى و يشمل نكارقوا السلفادور قوا تيما لا⁶³.

و تمثل دول الجوار في الصراعات الداخلية ملجأ للجماعات المتمردة ما أدى في أغلب الحالات إلى توسيع النزاع بانخراط هذه الدول كأطراف مباشرة ، في رواندا قام الآلاف من الهوتو Hutus المتورطين في الإبادات الجماعية بالتحول إلى الزئير و ترتيب الهجمات ضد التوتسي Tutsi بعد تسلهم السلطة، ما قاد في النهاية رواندا و حلفائها إلى غزو الزئير وإسقاط حكم الرئيس "موبوتو" mobutus ، وهي الحرب التي سميت استعارة بـ "أول حرب عالمية إفريقية" دلالة على اتساع إقليمها و تعدد الأطراف المنخرطة فيها، كما مثلت ليبيريا وسيراليون ملجأ متبادلا للمتمردين⁶⁴، فالتحول كسمة للحروب الداخلية لا يحافظ على طبيعة العنف وإنما ينقلها إلى أطر دولية.

و كثيرا ما تتدخل الأطراف الدولية في الصراعات الداخلية بطرق غير مباشرة عن طريق تقديم الدعم و الأسلحة و التدريب، في النزاع اليوغسلافي كانت روسيا تسلح السلاف الأرثوذكس الشرقيين، وكان المسلمون البوسنيون يتلقون السلاح و المقاتلين المتطوعين من البلدان الإسلامية في حين كان الكروات الكاثوليك يتلقون الدعم من مسيحيي الولايات المتحدة الأمريكية. كما كان المسيحيون في كينيا و أثيوبيا يدعمون مسيحيي جنوب السودان، وفي جنوب الفلبين دعم المسلمون الأقلية المسلمة في حربها ضد الأغلبية المسيحية الحاكمة، ما أضفى طابع الإثنية الدينية على الصراعات و إن كان الواقع مجانباً لذلك.

وقد يتدخل الطرف الخارجي لدعم الأطراف المتصارعة على حد سواء توافقا مع مصالحه، في 1990 دعمت روسيا المسيحيين الأرمن و المسلمين في أذربيجان في نزاعهما حول إقليم "تاجورنو كراباخ" تبعا لشروط الولاء لروسيا⁶⁵.

وتبعا لقوة الفواعل الخارجية ودرجة انخراطها في الصراع تتحدد وتيرة النزاع أمده و تكلفته⁶⁶ ، و في حال كان الدعم غير كاف و المصالح مهددة، تلجأ الفواعل الدولية إلى خيار القوة للتأثير في مسار العنف، قامت قوات حلف الشمال الأطلسي بقصف القوات الصربية 78 يوما لوقف "عمليات التطهير" في كوسوفو⁶⁷. وهي العملية المماثلة التي قام بها الحلف لدعم قوات المعارضة في ليبيا وما اعتمدته روسيا لدعم نظام الأسد في سوريا، وهو نفس الموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية حيث تدخلت على الأرض لدحر الحوثيين المدعومين من إيران.

وفي كل الأوضاع يبدو التغيرات الإثنية ظاهرة شاملة إلا أن تحفيزها محكوم بعدة مؤشرات ما أصبغها بطابع التفرد و صعب إخضاعها للقواعد العامة، إلا أن قابلية تحولها سمتها الجوهرية لتكون بذلك أهم مقاربة لتهديم الدول والأقاليم باعتبارها نسيج اجتماعي تغلب عليه المغايرة و عدم التجانس.

وتبدو الأنظمة الشمولية و ما أفرزته من تناقضات مقاربة مثلى لإعادة صياغة المنطقة العربية التي راكمت أسباب تفجرها، ما زاد من حجم التهديدات الناشئة و المتحررة بفعل انعدام الرقابة وتراجع الدول.

ج1- المقاربات التفسيرية: سواء بالتراط و التراص (الاتحادات و التكتلات) أو عن طريق التجزئة و التشظي (النزاعات داخل الحدود) يتأكد تراجع الواقعية التي بنت فروضها و مقارباتها على مسلمة أن الدولة القومية هي الفاعل الأساسي في الحركية العالمية ليفسح المجال لبدائل تنظيرية، على تباينها التقت جميعها حول مفهوم الهيمنة الشمولية داعمة بذلك فرضية أن الدولة القومية ما هي سوى حلقة في مسيرة التطور نحو المجتمع العالمي. للإحاطة بهذه الجزئية يتم تناولها على النحو التالي:

1/- نهاية التاريخ : في صيف 1989 و من خلال مجلة "ناشيونال أنترست" National Interest قدم "فرنسيس فوكوياما" إطارا تحليليا اعتمد طابع المحاجة الفكرية وسمه بـ "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، بدى واضحا أن الأطروحة احتوت الإرث الفكري "الماركسي" المبني على مبدأ "الاعتراف الهيجلي" كمحرك للتاريخ، إلا أنها جانبته معتبرة انتصار

الرأسمالية الليبرالية النهائية الطبيعية لهذه الحركية، فالرغبة في الإنتاج و الاستهلاك الملازمة للإنسان كمحرك للتاريخ تتحقق في المجتمع الرأسمالي الليبرالي الذي يسمح بالحركية دون قيود بخلاف تصور "كارل ماركس" Carl Marx الذي رأى أن النمط الاشتراكي هو الأمثل لتحقيق الوفرة بأكثر مساواة⁶⁸.

رجوعا إلى منطق "هيجل" الذي رأى أن التاريخ مسار مشحون بالتناقضات المولدة للحركة عن طريق الصراع المستمر لإقرار أحد المتشابهات، يبدو التنظيم السياسي كل مؤلف من عناصر متناقضة ومتصارعة تؤول في النهاية إلى الزوال و الاستبدال، ومن ثم يجادل "فكوياما" حول احتمالات أن يحتوي النظام الرأسمالي الليبرالي على تناقضات قد تؤدي إلى اندثاره⁶⁹، لذلك فهو يقترح ضرورة تقويض إيديولوجية الخصم بالقوة فالإيديولوجيات بوصفها نموذج للتنظيم الشامل فيما يرى "فرانسوان جان دي شاتليه" François Jean De Chastellux "لا تقتصر على الحجج المنطقية لإقرارها وإنما تبحث دائما عن عناصر للمقارنة تتصارع معها لإثبات صحتها"⁷⁰.

إن التفسير الاقتصادي للتاريخ بحسب الأطروحة يقود إلى "أبواب الأرض الموعودة" المتحققة في الرأسمالية الليبرالية المشكلة من الديمقراطيات الغربية وعلى قمته الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يقسم المنظر العالم إلى عالم "ما بعد تاريخي" تعمه الحرية و السلام، و عالم "تاريخي" لم يلتحق بالنموذج الليبرالي الغربي مشحون بالتناقضات التي تشكل عائقا لتحقيق الليبرالية العالمية⁷¹، فهي مجتمعات تبعا لتركيباتها العرقية و الإثنية غير متجانسة تفتقد إلى مفهوم موحد للهوية، كما أن المعتقدات الدينية السائدة فيها حالت دون تحقق ممارسة ديمقراطية فعلية من منطلق أن الديمقراطية تفترض وجود مجتمعات علمانية، و الدين باعتباره التزام الأفراد بالمثل العليا كمفاهيم للحقيقة الشاملة يخلق توتر دائم مع التزامات الدولة الليبرالية، وفي هذا السياق نبه "فكوياما" إلى تناقض بنيوي أثاره مشكل المهاجرين داخل المجتمعات الغربية، حيث خلقت الهجرة نسيج مجتمعي يحظى بولاء نفسي للأوطان الأصلية ما من شأنه ترسيخ الانقسام والوهن داخل المجتمع الغربي⁷².

و يحمل الطرح فكرة الفردية السياسية في الديمقراطية القائمة على عناصر القوة و السيطرة وتأثيرها في الفكر السياسي الأمريكي، ما انعكس على خيارات السياسة الخارجية التي أكدت تمازجها بثقافة الصراع و القوة المتحررة من الروابط القيمية⁷³.

إلا أن أطروحة "فكوياما" وضعت على محك التشكيك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصدر تحليلا بعنوان "عودة الفدرالية الأمريكية للتاريخ"، كل المجتمعات متحدة ضد عدو مشترك" ما اعتبر نهاية لـ "نهاية التاريخ"، حيث أثار التحليل العديد من الاستفهام حول انتصار النموذج الرأسمالي الليبرالي إذ أقر استمرارية التناقض و استمرارية التاريخ، إلا أنه استدرك بعد ذلك مؤكدا أن نهاية العالم لا تعني نهاية كل الصراعات لأن الأمم لن تكون في التاريخ مرة واحدة، كما أن نهاية التاريخ لا تعني نهاية الحدث بل نهاية الجدل حول النموذج الأفضل بعد اختبار عدة نظم و عدة نظريات، ما يدفع للتساؤل فيما إذا كانت نهاية الجدل تعني أن القيم أضحت عالمية أم أمريكية⁷⁴، وهو المعطى الذي أثاره "جورج كينان" George KENAN في 1956 حيث رأى "أن ميل الولايات المتحدة لتصديق عالمية قيمها سيكون مصدر خيبة خطير و أكيد"⁷⁵.

2/- حتمية الصدام : في 1993 ومن خلال دورية "السياسة الخارجية" foreign affairs قدم "صمويل هنتغتون" إطارا تنظيريا للسياسة العالمية أقرب إلى النبوءة لمرحلة ما بعد انتصار الإيديولوجية الغربية. ركز الطرح على الهويات الثقافية كمتغير جوهري لتشكيل أنماط التكتل و التفسخ بعد حدوث صراعات ذات طبيعة حضارية بين الكتل الإيديولوجية⁷⁶، ليبعد التناقض أقدم و أعمق بين الأمم⁷⁷، وتبعا لذات الفكرة فإن الصراعات ستتركز على الخطوط الفاصلة التي ستمثل خطوط المواجهة بحسب النبوءة، ففي أوربا يتحدد الخط الفاصل بين المسيحية الغربية و المسيحية الأرثوذكسية و الإسلام، بحسب صراعات البلقان و آسيا الوسطى، و سيتخذ خط المواجهة بين الإسلام و الغرب شكل

تحالف غربي ضد قوى إسلامية بحسب الحالة العراقية و الأفغانية، ويتحدد الخط الفاصل في إفريقيا السوداء بين الإسلام و المسيحية بحسب حالة الصراع في السودان، كما تبدو شبه الجزيرة الهندية خطا آخر للمواجهة بين المسلمين والهندوس⁷⁸، لذلك يدعو المنظر إلى ضرورة تحالف الديمقراطيات الغربية تحت ريادة الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديد الأكبر الذي سيتشكل عن تحالف الحضارتين الكنفشوسية و الإسلامية الذي اتخذ شكل التعاون الاستراتيجي بحسب الحالة الصينية الإيرانية⁷⁹.

وترتبنا على ما تقدم فإن التحضير للمواجهة يدل على أن انتصار الليبرالية الغربية لم يتحقق، ما أثبت عجز الولايات المتحدة الأمريكية في إقرار حضارة عالمية بقيم غربية تتولى قيادتها، خاصة بعد تحول الكتل الإيديولوجية للالتفاف حول مكنونها الثقافي مخافة التفسخ و الاندثار.

وتثير فكرة "الصدام الحضاري" على ما فيها من موضوعية سجلا عميقا بشأن تحديد مفهوم دقيق للهويات الثقافية الفواعل حقيقية بحسب الطرح، ذلك أن المفهوم يشمل عدة عناصر بنيوية كالعرق و القومية و الدين، ويبدو توجه المنظر للتركيز على الدين كمكون ثقافي⁸⁰، ما يعلل نظريته العدائية للإسلام الذي اعتبره التهديد التاريخي بالنظر إلى حجم التناقض والممانعة التي يبديها الإسلام للقيم الغربية.

و لا تنتج نبوءة "حتمية الصدام" عن "نهاية التاريخ" التي اختزلت الصراع بإعلان الانتصار مع الإبقاء على العوائق الثقافية التي وجب إنهاؤها في أطرها الحضارية، ومن ثم مهدت النظرية الأولى للثانية، ومع اختلافهما في عناصر اللحظة التاريخية فقد توافقتا في البحث عن بناء منظومة عالمية بقيم غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ما يثير الفضول لمعرفة ما يحمله الصراع من تأثيرات على موازين القوة الدولية؟.

الهوامش :

1. Jean paul-joubert marie-claude plantin, **la securité internationale d'un siècle à l'autre** (paris :l'harmattan,2001),p.150
2. Pierre Desenarclens, « Théories Et Pratiques Des Relations Internationales Depuis La Fin De La Guerre Froide, » **Politique Etrangère**,(Avril 2006),**op. cit.**,pp.747-759
3. Claude Revel, « La Bataille Pour L'ordre Mondial Du 21eme Siècle »,Defense Nationale,No°733,(Octobre 2010),Pp.7-12.
4. Ibid.,pp.7-12
5. Peter Wallenstein, **Understanding Conflict Resolution War, Peace And The Global System** (London : SAGE Publication LTD,1st edn,2002),p.212.
6. Association Of South Asian Nations
7. Southern Common Market
8. Philippe Delmas, **Le Bel Avenir De La Guerre** (France : Gallimard, 1995), p.94
9. North American Free Trade Agreement
10. Remi Landry, **Turbulences Et Changements Institutionnels Au Sein De La Société Internationale : Une respectue Historique**, These De Philosophie Doctor (Ph.D.) en Science Politique (Université De Montreal,2010),p.268
11. Houchang Hassan- Yari,Abdelkarim Osman, **Régionalisme Et Sécurité Internationale** (Bruxelles : Bruylant,2009),Pp. 219-229.
12. Frederic Charillon, « Les Grands Debats Strategiques A L'epreuve Des Faits, », Internationale Et Strategique No°.82 (ete 2011),Pp. 69-75.
13. Dufourcq, **op.cit.**,pp.67-72
14. Hassan,Abdelkarim Osman,**op.cit.**, Pp.229,230.
15. Ibid.
16. Ibid.
17. Charles zorghbib, **l'avenir de la sécurité internationale** (France :presses de sciences po,2003),p18,19
18. Ibid.
19. Landry,**op.cit.**,p.271
20. Wallenstein,**op.cit.**,p.211
21. Organization For Security And Co-Operation In Europe.
22. The Economic Community For West Africa States

23. The Countries Of The Southern Africa Development Community
24. Inter- Governmental Agency For Development.
25. The Association Of South East Asian Nations
26. The Organisation Of American States
27. Wallenstein, op.cit., pp.211,212,213
28. Ibid.
29. Paul D. Williams, Security Studies :An Introduction(New York , Routledge, 1st edn, 2008),pp. 322,323
30. Landry, op.cit., pp.267,268
31. Williams, op.cit., pp. 322,323
32. International Commission For Security And Sovereignty.
33. Landry, op.cit.,pp.267,268.
34. Ibid.
35. رنا أحمد حجازي ،القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة (بيروت : دار المنهل اللبناني، ط.2009، 1)، ص. 225
36. Vincent Desportes, **Penser Autrement La Guerre Probable** (Paris : Economica,2007),Pp.16-19
37. Jouber, plantin, **op.cit.**,p.34.
38. Peter Hough, **Understanding Global Security** (London :Routledge,1st Edn,2004),P.64
39. Ibid.
40. Ibid.
41. Williams ,**op.cit.**, ,p. 201
42. Delmas, **op.cit.**,pp.182-185
43. ظهر مصطلح "الإبادة الجماعية " أول مرة في كتاب "حكم المحور في أوروبا المحتلة" الذي أصدره البولندي اليهودي "رافئيل ليمكين" Raphael LEMKIN في 1944، وهو لفظ مركب من الكلمة GENOS وتعني العرق أو الجنس و اللفظ اللاتيني CIDE وتفيد القتل ، والمصطلح يعني خطة منسقة من أعمال مختلفة تهدف إلى هدم الأسس الجوهرية لحياة مجموعات وطنية من أجل إبادة الجماعة بشكل كامل للمزيد يرجى العودة إلى Hough, **op.cit.**, pp.108,109
44. Hough, **op.cit.**,p.109
45. Williams, **op.cit.**, p. 201
46. Ibid.
47. Williams,**op.cit.**, p. 203
48. Hassan, Abdelkarim Osman, **op.cit.**, Pp.101,102,103.
49. Delmas, **op.cit.**,p.183
50. Williams ,**op.cit.**, ,p. 205
51. Hough, **op.cit.**,p.65
52. Jung, **op.cit.**,p.360
53. Hough, **op.cit.**,p.65
54. Ibid.
55. Ibid.
56. Williams ,**op.cit.**, ,p. 205
57. Delmas, **op.cit.**,p.151
58. Hassan, Abdelkarim Osman, **op.cit.**, p.101.
59. Delmas, **op.cit.**,p.185
60. Ibid.,p.268
61. Williams , **op.cit.**, ,pp. 201-211
62. الجغرافيا السياسية Political Geography فرع من الجغرافيا البشرية، وهو العلم الذي يدرس الظواهر السياسية المختلفة أنظر هاني عبد الرحيم الغريزي ، معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية (الأردن: عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005)، ص. 180
63. Wallenstein, **op.cit.**, ,p. 204.
64. Ibid., p.205.
65. Banque Mondiale,Traduit, Monique BERRY, **Briser La Spirale Des Conflits Guerre Civile Et Politique De Développement** (Bruxelles : De Boeck Université, 1st Edn,2005),p. 68.
66. Williams ,**op.cit.**, ,pp. 211,212,213.
67. Wallenstein,**op.cit.**, ,p. 205.
68. Williams ,**op.cit.**, ,pp. 211,212,213.
69. فرانسيس فكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط.1993، 1)، ص. 126
70. Zorghbib, **op.cit.**,p.31.
71. هشام يونس، "الإيديولوجيا الاستراتيجية الأمريكية"، شؤون الأوسط، م.177، ع.114 (ربيع 2005)، ص ص. 105 - 133.

72. المرجع نفسه ، ص ص. 105 - 133

73. Courtney Jung, « Race, Ethnicity, Religion, » In Roberte E. Goodin, Charles Tilly, **Contextual Political Analysis** (New York : Oxford, 1st edn, 2006), pp.360,361,362
74. Delmas, **op.cit.**, pp.264,265
75. Zorghbib, **op.cit.**, pp.33,34
76. Delmas, **op.cit.**, pp.264,265
77. Joubert, plantin, **op.cit.**, p.35.
78. خلال الشعور بـ "الأنا الجماعي" "الأمة" بأنها جماعات تصورية تتمايز من Benedict Anderson يعرف "بندكت أندرسون". أنظر: Paul d. Williams, **op.cit.**, p.107 الذي يحدد بعدة متغيرات كالانتماء الإثني والديني ، أنظر:
79. Zorghbib, **op.cit.**, pp.23
80. 133-105. ص ص. يونس، مرجع سابق،
81. Williams ,**op.cit.**, p.109

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية

الكتب

- *أحمد حجازي رنا ، القاتون الدولي الإنساني ودوره في حماية ضحايا النزاعات المسلحة (بيروت : دار المنهل اللبناني، ط. 2009، 1).
- *فكوياما فرانسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، 1993).

القواميس

- *الغريزي هاني عبد الرحيم ، معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية (الأردن: عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2005).

الدوريات

- *هشام يونس ، " الإيديولوجيا الأمريكية، " شؤون الأوسط، م. 177، ع. 114 (ربيع 2005).

ثانيا المراجع باللغات الأجنبية

Books :

- *Banque Mondiale, Traduit, Monique BERRY, **Briser La Spirale Des Conflits Guerre Civile Et Politique De Développement** (Bruxelles : De Boeck Université, 1st Edn, 2005)
- *Desportes Vincent, **Penser Autrement La Guerre Probable** (Paris : Economica, 2007)
- *Delmas Philippe, **Le Bel Avenir De La Guerre** (France : Gallimard, 1995).
- *Jung Courtney, « Race, Ethnicity, Religion, » In Roberte E. Goodin, Charles Tilly, **Contextual Political Analysis** (New York : Oxford, 1st edn, 2006).
- *Joubert paul, claud plantin marie, **la securité internationale d'un siècle à l'autre** (paris : l'harmattan, 2001).
- *Hough Peter, **Understanding Global Security** (London : Routledge, 1st Edn, 2004).
- *Hassan Houchang - Yari, Osman Abdelkarim, **Régionalisme Et Sécurité Internationale** (Bruxelles : Bruylant, 2009).
- *Wallenstein Peter, **Understanding Conflict Resolution War, Peace And The Global System** (London : SAGE Publication LTD, 1st edn, 2002).
- *Williams Paul D., **Security Studies :An Introduction** (New York , Routledge, 1st edn, 2008).
- *Zorghbib Charles, **l'avenir de la sécurité internationale** (France : presses de sciences po, 2003).

Thesis :

- *Landry Remi, **Turbulences Et Changements Institutionnels Au Sein De La Société Internationale : Une respectue Historique**, These De Philosophie Doctor (Ph.D.) en Science Politique (Université De Montreal, 2010).

Periodics :

- *Charillon Frederic, « Les Grands Debats Strategiques A L'epreuve Des Faits, », **Internationale Et Strategique** No°. 82 (ete 2011).
- *Desenarclens Pierre, « Théories Et Pratiques Des Relations Internationales Depuis La Fin De La Guerre Froide, » **Politique Etrangère**, (Avril 2006).
- *Revel Claude, « La Bataille Pour L'ordre Mondial Du 21^{eme} Siècle », **Defense Nationale**, No°733, (Octobre 2010).